اقتصاد

عمال المغرب يترقبون «هدايا» ضريبية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يترقب الأجراء والموظفون التدابير التي ستضمّنها الحكومة في مشروع موازنة العام المقبل، والتي يفترض أن تخفف الضغط الجبائي عنهم وتساعدهم على تحسين قدرتهم الشرائية.

وتدعو الاتحادات العمالية الحكومة في الكثير من المناسبات إلى خفض الضريبة على الدخل، خاصة في الجانب الذي يمس الأجور، على اعتبار أن تلك الضريبة يفي بها الأجراء من دون أن يعمدوا إلى التهرب، حيث تصل في شريحتها العليا إلى 38%. وتأتي حوالي 73% من إيرادات الضريبة على الدخل من الأجور والرواتب الخاضعة للحجز في المنبع، بينما تمثل تلك الآتية من الملزمين بالضريبة على الدخل الذين يخضعون للتصريح بإيراداتهم حوالي 18%. وتشكل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل رافداً مهماً لإيرادات الضرائب المباشرة للحكومة عبر الموازنة. وبلغت إيرادات الضريبة على الدخل في النصف الأول من العام الحالي حوالي ثلاثة مليارات دولار مسجلة زيادة بنسبة 9,2%، حسب آخر تقرير صادر عن الخزانة العامة للمملكة. ويفترض في الحكومة تضمين مشروع قانون مالية العام المقبل، ما جرى الالتزام به بمناسبة عيد العمال الأخير، من تدابير ينتظر أن تخفف الضغط الجبائي عن الأجراء في القطاع الخاص والموظفين الحكوميين. وتضمن الاتفاق بين الحكومة والاتحادات العمالية ورجال الأعمال التزامات بخفض الحد الأقصى للضريبة على الدخل من 38% إلى 37%، وإعفاء الأجور التي تقل عن 600 دولار من الضريبة. وكان الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بدوره، قد أكد ضرورة تخفيف شرائح الضريبة على الدخل على مدى ثلاثة أعوام، مع استهداف معدل أعلى في حدود 30% في أفق 2026 عوض 38% حالياً.

وقدمت وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح علوي، أول من أمس، في مجلس الحكومة، الإطار العام لإعداد مشروع موارنة الدولة للعام المقبل، وهو المشروع الذي يفترض أن يعرض على البرلمان من أجل المناقشة والتصويت في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وقد أكد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية فوزي لقجع التوجه نحو مراجعة الضريبة على الدخل عبر مشروع قانون مالية العام المقبل، تنفيذاً لما سبق أن التزمت به الحكومة في اتفاق عيد العمال الماضي مع الاتحادات العمالية ورجال الأعمال. وذهب الوزير عند حلوله بمجلس المستشارين في البرلمان إلى أن الإصلاح المرتقب للضريبة على الدخل سيتوخى توسيع الوعاء الجبائي مع تخفيف الضغط الجبائي، مع محاربة الغش والتملص الضريبي.

ويشدد على مسألة زيادة قيمة الأجر المعفى من الضريبة على الدخل، وتحقيق العدالة الجبائية عبر زيادة عدد الشرائح الخاضعة للضريبة، وهي عدالة يفترض تحقيقها أيضاً عبر خفض الضغط الجبائي على الأجور وتوسيع تلك الضريبة عند الاستخلاص إلى إيرادات مهن حرة أخرى مثل التجار والأطباء والمحامين وغيرهم.

ويتصور أن إعادة النظر في الضريبة على الدخل بهدف تحقيق الإنصاف الجبائي ستخفف الضغط على بعض الفئات من الموظفين والأجراء وتساعد على منحهم هوامش مالية لمواجهة تكاليف الحياة اليومية، وهو ما يحيل إلى اللجوء، عند احتساب الضريبة، إلى خصم جزء منها لمساعدة الأسر على تحمل تكاليف دراسة الأبناء.

(جين سيتشنغ/Getty)

استبدال السلع الاستهلاكية الجديدة بالقديمة

أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين، أمس الخميس، عن إجراءات جديدة لتعزيز برنامج استبدال السلع الاستهلاكية الجديدة بالقديمة. ووفقاً للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، سيُخصَّص ما يقرب من 300 مليار يوان (حوالي 42 مليار دولار) من سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل لتعزيز تجديد المعدات على نطاق واسع واستبدال سلع استهلاكية جديدة بالقديمة. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، قالت اللجنة إنه سيُوسَّع برنامج استبدال السلع الاستهلاكية الجديدة بالقديمة ليشمل تجديد معدات الطاقة واستبدال كل ما هو قديم من المصاعد والسفن العاملة والشاحنات والآلات الزراعية وحافلات الطاقة الجديدة.

أخبار

انخفاض مؤشر بورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الخميس منخفضة؛ بضغط تراجع خمسة قطاعات في مقدمتها العقارات. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0,39%، فاقداً 39,09 نقطة عن مستوى أول من أمس الأربعاء. وخيّم على الجلسة تراجع خمسة قطاعات على رأسها العقارات بواقع

1,54%، بينما ارتفع قطاعا البنوك والخدمات المالية والتأمين بـ0,23% و0,15% على الترتيب. من بين 47 سهماً نشطاً، تقدم سهم «المتحدة للتنمية» وسط تراجعات الأسهم البالغ عددها 34 سهماً بـ3,08%؛ تزامناً مع إعلان الشركة نتائجها المالية عن النصف الأول من العام الحالي بينما ارتفع سعر 13 سهماً على رأسها «كيو إل إم» بـ2,44%؛ واستقر سعر أربعة أسهم. وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 11,88 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 54,06 مليون ريال.

انخفاض صادرات الكويت غير النفطية

كشفت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن إجمالي الصادرات المحلية كويتية المنشأ غير النفطية إلى دول العالم بلغ 21,7 مليون دينار كويتي (نحو 71 مليون دولار) في شهر يونيو/حزيران الماضي مقارنة بنحو 23,8 مليون دينار (نحو 77,8 مليون دولار) في مايو/أيار الماضي. وقال وكيل قطاع شؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية صالح العازمي إن إجمالي شهادات المنشأ للصادرات الكويتية الصادرة عن الوزارة لدول مجلس التعاون الخليجي في يونيو/حزيران بلغ 1495 شهادة بقيمة صادرات تقدر بـ 11,68 مليون دينار (نحو 38 مليون دولار) مقارنة مع 1502 شهادة بقيمة صادرات تقدر بـ 14,7 مليون دينار (نحو 48 مليون دولار) خلال مايو/أيار الماضي.

البحرين: تغطية إصدار من أذونات الخزانة

أعلن مصرف البحرين المركزي أنه تمت تغطية الإصدار رقم 2027 من أذونات الخزانة الحكومية الشهرية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين. ووفق بيان صادر عن المصرف، تبلغ قيمة هذا الإصدار 35 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق 182 يوماً تبدأ في 28 يوليو/ تموز 2024 وتنتهي في 26 يناير/ كانون الثاني 2025. وبلغ معدل سعر الفائدة على هذه الأذونات 6,29% مقارنة بسعر الفائدة 6,03% للإصدار السابق بتاريخ 23 يونيو/حزيران 2024. كما بلغ معدل سعر الخصم 96,916%، وتم قبول أقل سعر للمشاركة، بواقع 96,842% علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 106%. فيما بلغ الرصيد القائم لأذونات الخزانة مع هذا الإصدار ما قيمته 2,110 مليار دينار بحريني.

موازنة إسرائيل 2025 تزداد تعقيداً

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

من المفترض أن يجري إقرار موازنة إسرائيل 2025 من قبل الحكومة في أغسطس/ آب، لكن يبدو أن المهمة تزداد تعقيداً مع مرور كل يوم. وبينما يجري الترويج لخطة مالية متوازنة للتعامل مع الزيادة في الإنفاق الحربي، فإن المستوى السياسي، برئاسة بنيامين نتنياهو ومستشاره الاقتصادي آفي سمحون، يدفعان في الواقع من أجل إعفاءات ضريبية، وليسا في عجلة من أمرهما للمضي قدماً في الموازنة الجديدة، ما يضع التصنيف الائتماني للاحتلال على المحك. وبحسب موقع «غلوبس» الإسرائيلي، فإن إحدى النقاط الرئيسية في النزاع هي زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 18%، والتي من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في يناير/ كانون الثاني 2025. وهذا الإجراء، الذي جرت الموافقة عليه بالفعل من قبل الكنيست بكونه جزءاً من موازنة إسرائيل في مارس/ آذار الماضي، هو من الركائز الأساسية للخطة المالية للسنوات القادمة، إلا أن سمحون يضغط من أجل إلغاء هذه الخطوة.

ويثير الوضع قلقاً كبيراً في إسرائيل، خاصة في ضوء تخفيض التصنيف الائتماني أخيراً. وفي فبراير/ شباط الماضي، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل للمرة الأولى في التاريخ. وفي إبريل/نيسان انضمت إليها وكالة «ستاندرد آند بورز». واعتبرت الشركتان زيادة ضريبة القيمة المضافة خطوة إيجابية قد تعزز الاستقرار المالي في إسرائيل. وفي الواقع، كانت زيادة ضريبة القيمة المضافة هي الورقة الأساسية التي قامت وزارة المالية وبنك إسرائيل بتسويقها لشركات التصنيف في جهودهما لمنع الخفض. وذكرت وكالة موديز في إعلانها أن «استعداد الحكومة لرفع الضرائب يعد إشارة إيجابية في ما يتعلق بقوة المؤسسات، حيث تجنبت الحكومات السابقة رفع الضرائب في الماضي»، وأضافت أنه «طالما جرت الموافقة عليها بشكل كامل، فإن هذه التدابير يمكن أن تعوض تقريباً الزيادة في النفقات الأمنية وارتفاع أسعار الفائدة». وفي آخر تحديث نشرته وكالة موديز عن إسرائيل قبل حوالي شهرين، أضافت الشركة في ما يتعلق بزيادة ضريبة القيمة المضافة أنها «تعتبر ذلك خطوة مهمة في الاستجابة لتدهور البيانات المالية، مما سيساعد في الحد من ضعفها اعتباراً من عام 2025 فصاعداً». وتثير محاولات إلغاء زيادة ضريبة القيمة المضافة مخاوف جدية من احتمال تجاوز إسرائيل الخط الأحمر الذي حددته شركات التصنيف.

حال وناس

تنازلات مصر لصندوق النقد

زيادة أسعار المحروقات وخفض الدعم

استبقت الحكومة المصرية اجتماع صندوق النقد الدولي المقرر يوم الاثنين المقبل، ورفعت، أمس الخميس، أسعار المحروقات بنسبة 15%

القاهرة ـ **عادل صبري**

رفعت الحكومة أسعار المحروقات بنسبة 15% اعتباراً من صباح أمس الخميس. تقررت زيادة سعر البنزين فئة 80 أوكتان من 11 إلى 12,25 جنيهاً، وفئة 92 من 12,5 إلى 13,75 جنيهاً، و95 من 13,5 إلى 15 جنيهاً. شملت الارتفاعات زيادة في سعر السولار والكيروسين من 10 جنيهات إلى 11,50 جنيهاً، والمازوت من 7500 إلى 8500 جنيه للطن، عدا المورد لمحطات الكهرباء والمخابز. تعد الزيادة في أسعار المحروقات الثانية من نوعها خلال العام، حيث ارتفعت في مارس/ آذار الماضي ما بين 11,5% و21% لجميع أنواع المحروقات.

تبرر الحكومة القرار برغبتها في الحد من زيادة الدعم الموجه للمواد البترولية، الذي فاق نحو 155 مليار جنيه عام 2024، بزيادة 25 مليارا عن 2023. تتجاهل الحكومة التراجع في قيمة الجنيه، الذي أدى إلى تراجع مخصصات الدعم من 3,5 مليارات دولار إلى نحو 3,2 مليارات دولار في الفترة نفسها. وجاء القرار متوقعاً في توقيت صدوره من قبل المواطنين الذين اندفعوا نحو محطات الوقود ليلة الأربعاء لتعبئة السيارات، قبيل منتصف ليلة الخميس، بعد تسرب أنباء اجتماع اللجنة العليا لتسعير الوقود التابعة لمجلس الوزراء، الذي عقد الأسبوع الماضي، وظلت قراراته في طي الكتمان، لحين تنفيذه فجأة في منتصف الليل. انتظر المستهلكون القرار نهاية الأسبوع الماضي، بينما فضلت الحكومة تأجيله لحين الانتهاء من احتفالات مرور 72 عاماً على قيام ثورة 23 يوليو. بدأ تنفيذ القرار على غير العادة في السادسة من صباح أمس، بدلا من منتصف الليل، حيث استهدفت الحكومة من ورائه مراوغة المستهلكين الذي تجمعوا مساء الأربعاء في محطات الوقود، مع خشية وقوع صدامات بين عمال محطات الوقود والمواطنين في المناطق الزراعية والصناعية الذين تجمعوا للحصول على كميات كبيرة من السولار المستخدم في تشغيل المعدات الثقيلة ومولدات الكهرباء، وسيارات النقل والحافلات. رصدت «العربي الجديد» ارتباكاً واسعاً في حركة النقل الداخلي وبين المحافظات بعد ارتفاع أسعار المحروقات. وخضعت تسعيرة الخدمات للتفاوض بين الجمهور والسائقين، بينما ينتظر مديرو شركات النقل ومواقف النقل الجماعي صدور قرارات اليوم السبت من وزارة التنمية المحلية والمحافظين بتحديد تعرفة النقل الداخلي وبين المحافظات. كما أسرع محافظو الدقهلية وبعض المدن بتحديد أسعار تعرفة النقل الداخلي، للحد من مشاحنات الركاب والسائقين، ومواجهة الإضراب الصامت الذي يقوده ملاك سيارات الأجرة، بالامتناع عن العمل، لحين صدور تعرفة النقل الملزمة للسائقين والجمهور. هذا وتتوقع شركات النقل الذكي زيادة في أسعار رسم الكيلومتر، مع ارتفاع في سعر بداية التشغيل إلى نحو 15 جنيهاً لفتح عداد سيارات الأجرة في أنحاء المحافظات. وصف اقتصاديون قرار الحكومة بزيادة أسعار المحروقات بأنه «قربان لصندوق النقد» اتخذته قبيل اجتماع مفصلي، يوم الاثنين المقبل، لمجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين للصندوق، الذي يعرقل اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه في مارس/ آذار 2024، وصرف الشريحة الثالثة، التي تبلغ 820 مليون دولار من إجمالي قرض قيمته ثمانية مليارات دولار، ويوقف قرضاً تكميلياً آخر من صندوق الصلابة والاستدامة يبلغ 1,2 مليار دولار، لحين رفع الحكومة أسعار الوقود والكهرباء وتحديد الشركات العامة وجدول زمني حول طرح الأصول الحكومية للبيع. وتدفع متأخرات الحكومة لشركات النفط والغاز إلى تشكيك المصريين والأجانب في قدرة الدولة على سداد مستحقاتهم المالية، وقدمت بعضها شكاوى ضد مصر لدى صندوق النقد باعتباره الجهة الضامنة مالياً للدول والجهات الداعمة للاقتصاد المصري.

وفي السياق، يشترط صندوق النقد وقف دعم المحروقات خلال العام المالي الجاري 2024/ 2025 بما يندر بتصاعد أسعار المحروقات عدة مرات خلال عشرة أشهر، مع تطبيق سعر اقتصادي لبيع الكهرباء لكافة المستهلكين، على فترة زمنية لا تتعدى عامين. وتؤكد خبيرة التمويل والاستثمار حنان رمسيس لـ«العربي الجديد» أن صندوق النقد طلب من الحكومة وضع استراتيجية السداد وتسوية المدفوعات المتراكمة لمتأخرات الهيئة العامة للبترول عن عقود توريد الغاز والمحروقات للشركات الأجنبية، والتي أسهم الصندوق في حل أزمتها المزمنة، وساهم في إنهائها خلال السنوات العشر الماضية. وأوضحت رمسيس أن صندوق النقد يطلب من الحكومة عودة مصر إلى برنامج الطروحات الحكومية في البورصة لاستكمال برنامج «وثيقة ملكية الدولة»، وإطلاق مؤشر لتتبع تنفيذ سياسة ملكية الدولة»، ليبدأ العمل به خلال السنة المالية 2024-2025. كما تسعى الحكومة إلى مراجعة صندوق النقد الدولي سياسة الرسوم الإضافية التي تدفعها على القروض، باعتبارها ثالث أكبر دافعي تلك الرسوم، بعد الأرجنتين وأوكرانيا، خلال اجتماعات مجلس إدارة الصندوق بواشنطن، المكون من 24 عضواً يمثلون 190 دولة، بعد أن تسببت زيادة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لمصر من تكاليف الإقراض، متأثرة بارتفاع أسعار الفائدة على الدولار واليورو.

تجاهلت الحكومة دعوة ممثلي الأحزاب في البرلمان، الأسبوع الماضي، بوقف رفع أسعار الكهرباء والمحروقات، لخطورتها على دفع معدلات التضخم الذي تحاول الدولة السيطرة عليه، من أجل تهدئة الأسواق، وتشغيل الشركات التي تواصل البقاء في بؤرة الركود منذ أربعة أعوام. وأكد أعضاء في جمعية رجال الأعمال المصريين لـ«العربي الجديد» خطورة الزيادة المتكررة في أسعار الطاقة على تشغيل المصانع، لافتين إلى أن الزيادة الجديدة ستدفع معدلات التضخم إلى اتجاه صعودي جديد بعد تراجع رصده جهاز الإحصاء في معدل التضخم للشهر الرابع على التوالي، إذ انخفض من 28,1% في مايو/أيار 2024 إلى 27,5% في يونيو/ حزيران الماضي. وتوقع خبراء أن تصل معدلات التضخم إلى أكثر من 30% بنهاية العامة الجاري، بزيادة نحو 8% عن التقديرات المتشائمة للمحللين، وبنحو 12% عما يخطط له البنك المركزي، الذي يواجه التضخم برفع معدلات الفائدة في البنوك واستمرار التشدد النقدي.

> تجاهل الحكومة دعوة ممثلي الأحزاب لوقف رفع أسعار الطاقة

أسعار البنزين ارتفعت بنسبة 15% (خالد دسوقي/ فرانس برس)

تونس

مطالب بالشفافية في قروض المؤسسات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يطالب برلمان تونس بسلطة رقابية أوسع على صرف القروض الموجهة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار خطة لإنقاذ هذا الصنف من الشركات الذي يشكل نحو 80% من النسيج الاقتصادي التونسي. والثلاثاء الماضي، أقر البرلمان مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد تمويل بين تونس والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي. وتبلغ قيمة القرض الأوروبي 170 مليون يورو وهو قرض مباشر لفائدة الدولة التونسية بشروط ميسرة من حيث آجال الاستحقاق وهي عشر سنوات من بينها ثلاث سنوات إمهال.

وقبل الموافقة على اتفاقية التمويل الأوروبية أثار مشروع قانون القرض جدلا في لجنة المالية بالبرلمان التي طالبت بتوضيحات بشأن معايير وشروط صرف القروض لفائدة مستحقيها من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني صعوبات في النفاذ إلى خطوط التمويل الميسّرة. ووفق القانون المصادق عليه يفترض أن تتم عملية إعادة إقراض الشركات الصغرى والمتوسطة عن طريق مؤسسات مالية حكومية وخاصة وهي خمسة بنوك على الأقل ومؤسستا إيجار مالي. وقال رئيس لجنة المالية عصام شوشان، إن البرلمان لن يكتفي بدوره التشريعي، بل يولي الجانب الرقابي لتنفيذ الاتفاقيات المالية أهمية كبيرة، مشيرا إلى أن مجلس نواب الشعب طلب تقارير مفصلة عن كيفية صرف تمويلات خارجية سابقة جرى تخصيصها لإنقاذ الشركات الصغرى والمتوسطة. ووفق التشريع التونسي الجاري به العمل تعتبر مؤسسات صغرى ومتوسطة، الشركات التي لا تتجاوز قيمة استثماراتها 15 مليون دينار، أي نحو 5 ملايين دولار وتمثل هذه المؤسسات محركا أساسيا للنشاط الاقتصادي الخاص في تونس وذلك من حيث القدرة على خلق مواطن الشغل.

> تبلغ قيمة القرض الأوروبي 170 مليون يورو وهو قرض مباشر

وخلال أزمة كورونا عانت هذه المؤسسات من تدهور النشاط الاقتصادي جعلها تشكو صعوبات كبرى في الحصول على تمويلات جديدة من قبل البنوك قصد استئناف نشاطها أو إعادة جدولة ديونها. ووفق بيانات رسمية يقدر المؤسسات الصغرى والمتوسطة المسجلة بمركز معلومات البنك المركزي التونسي بـ9805 مؤسسات تقدر احتياجاتها المالية لإعادة جدولة قروضها أو للاقتراض من جديد بحوالي 300 مليون دولار. تخوض المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس معركة لفرض العدالة التمويلية بعد أن تسبب شح خطوط التمويل في إقصاء الآلاف منها من سوق العمل والزج بالمستثمرين في دوامة التعثر.

مياه

وضع مائي حرج للسودان بسبب سد النهضة

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

طالب مختصون في السدود بتدخل المجتمع الدولي لمنع المخاطر المحتملة على السودان من الملء الخامس لسد النهضة الإثيوبي الذي يبدأ نهاية شهر يوليو/ تموز الحالي. وتوقع مراقبون اكتماله في العاشر من سبتمبر/ أيلول المقبل بكمية تقدر بـ23 مليار متر مكعب، ويقف عند منسوب 640 فوق سطح البحر.

وشرعت حكومة إثيوبيا في استعدادات مكثفة حول السد لفتح البوابات الغربية وترك البوابات الشرقية للتصريف، كما حدث خلال الملء الرابع، حيث جرى تصريف 50 مليون متر مكعب من المياه.

وقال المحلل المختص في السدود إبراهيم شقلاوي، لـ«العربي الجديد»، إن إثيوبيا مضت في بناء وملء السد حتى بلغ المرحلة الخامسة، وأخذت بإعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه بينها وبين مصر والسودان. واتهم إثيوبيا باستغلال عدم الاستقرار السياسي في السودان حاليا بسبب الحرب للمضي في الملء الأحادي. وتابع أن «ذلك الأمر يجعل السودان في وضع حرج في جانب وفورات المياه حال صحت القراءات المناخية المتعلقة بشح الأمطار هذا الموسم، إلى جانب ما يعانيه السودان من نقص في الغذاء الذي أعلنت عنه منظمة الأغذية العالمية».

مزارع في منطقة الجزيرة جنوب الخرطوم، يوم 11 مايو 2023 (فرانس برس)

وأشار المحلل المختص في السدود إلى تأثيرات الملء الخامس لسد النهضة بسبب التغيرات المناخية المحتملة على السودان المرتبطة بالجفاف في المنطقة، ما يؤدي لفقدان السيطرة على مصير الاقتصاد السوداني المنهك لتراجع وقلة الموارد بسبب الحرب.

وأوضح شقلاوي اعتماد الزراعة المروية في السودان على الري الصناعي من نهر النيل وروافده بنسبة 45%، والزراعة التقليدية في البوادي وأطراف القرى بنسبة 55%، التي تشكل النسبة الأكبر من إنتاج الحبوب في البلاد. وكشف عن ضعف التمويل وعدم الاستقرار الأمني في 60% من هذه المساحات نتيجة الحرب التي بلغت شهرها الخامس عشر. ولفت المحلل المختص في السدود إلى التأثيرات الآنية لتعدي مليشيا الدعم السريع على مناطق الإنتاج الزراعي.

ومن جانبه، قال مسؤول رفيع في وزارة الري السودانية، رفض ذكر اسمه لـ«العربي الجديد»، إن الملء الخامس يتم في نهاية الشهر الحالي. وتوقع عدم حدوث فيضان بالمعنى المعروف، أو مرور مياه عبر الممر الأوسط كما كان يحدث في المراحل السابقة. ولفت إلى أن الملء سيكتمل دون مخاطر كبرى في الغالب. وأشار بيان سابق للقمة العربية رقم 33 في البحرين إلى أن «الأمن المائي العربي يكل من السودان ومصر لا يتجزأ عن الأمن القومي العربي».

تحقيق

الطيران السوري المتهالك

اتجاه لخصخصة الشركة بسبب الخسائر والعقوبات

يبدو أن وقت قطاع الطيران المدني في سورية قد حان عليه دور الخصخصة، بعد الخسائر المتتالية والعقوبات الطويلة. وفي هذا السياق، عاد الحديث عن دور شركة «إيلوما» في إدارة الطيران السوري بجدول أعمال يتعدى الخدمات إلى الاستثمار في القطاع

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تاريخ ضياع الشركات السورية الحكومية الكبرى بعيد نفسه، عبر تأجير لعقود طويلة الأمد، كما حدث لميناء طرطوس الذي أجّره نظام بشار الأسد لروسيا لمدة 49 سنة قابلة للتجديد، أو خصخصة قطاع الاتصالات الخليوية، بعد مسرحية عقد الـ«B.O.T»، أو حتى القطاعات التي كانت محرّمة مثل النفط والفوسفات والكهرباء. ويبدو أن وقت قطاع الطيران المدني قد حان عليه الدور، بعد الخسائر المتتالية والعقوبات الطويلة، ليتزامن الاتجاه نحو خصخصة هذا القطاع الحيوي مع إعادة علاقات الجوار مع نظام بشار الأسد، وعودة رحلات طيران مباشرة بين سورية ودول عربية. وفي هذا السياق، يلاحظ مراقبون عودة الحديث عن دور شركة «إيلوما» الخاصة كمخلص لبنى وتجهيزات الطيران، بل وشراء ما يرفد الأسطول المتهالك، بعد تغييبها عقب الترخيص لها في 24 نوفمبر من عام 2022.

وعادت الشركة هذه الفترة بجدول أعمال، يتعدى الخدمات واستثمار مطار دمشق الدولي، أكبر المطارات السورية. ويصل الطرح حالياً إلى خصخصة قطاع الطيران المدني أو تعهيد إدارته للشركة الجديدة، كما يقول العامل الأسبق في قطاع الطيران، حسين محمد، بهدف الالتفاف على العقوبات الدولية من جهة، وتشغيل أموال القصر الرئاسي من جهة أخرى، لأن الشركة تعود للمكتب الاقتصادي في القصر الرئاسي، تم ترخيصها باسماء علي محمد دبب ورزان نزار حميرة وراميا حمدان دبب، وهم في الواقع يعملون لدى مشغل أموال عائلة الأسد. ويقول محمد، خلال تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إن قرار الترخيص لشركة «إيلوما» المساهمة المغلقة، نص على إدارة واستثمار المنشآت العاملة في قطاع السياحة وخدمة المطارات، ولكن بعد تشكيل لجنة برئاسة وزير النقل وعضوية مدير مؤسسة الطيران تم منح الشركة الخاصة عقد استثمار وتشغيل مؤسسة الخطوط الجوية السورية، من خلال تخصيصها لإدارة واستثمار المنشآت التي تعمل في مجال السياحة وخدمات المطارات، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام، وشراء الأسهم والحصص في جميع الشركات المشاركة أو المساهمة في تأسيسها أو الاشتراك في إدارتها. ويضيف محمد أنه بعد إحالة الموضوع لهيئة تخطيط الدولة ومن ثم عرضه على مجلس التشاركية، صدر قرار بمنح الشركة الخاصة مهام تطوير الخطوط الجوية، من خلال شراء وصيانة الطائرات والمحركات وقطع التبديل والوصول بأسطول الطائرات إلى 20 طائرة، وتتضمن الخطة ضخ استثمارات قدرها 300 مليون دولار خلال 20 عاما.

> 100% يشير موقع «يزنس تو يزنس» من دمشق، نقلا عن مصادر وصفها بالمطلعة، إلى ان الاجور ستزيد لكافة العاملين في شركة الطيران السورية بنسبة 100%، مع رواتب مميزة لطاقم الطائرة تبدأ من 6000 دولار.

وحول بقاء مؤسسة الطيران الحكومية وحصتها من العقد، يلفت العامل السابق بمطار دمشق إلى أن الخصخصة تتم على مراحل، فحتى الآن يتم الحديث عن حصول مؤسسة الطيران الحكومية على نسبة 20% من إجمالي الإيرادات خلال مدة العقد البالغة 20 سنة. ولكن التاريخ يعيد نفسه، فكما حصل في شركتي الخليوي ودخولهما على نظام «T.O.B»، أي بناء وتشغيل وإعادة، يعاد اليوم مع قطاع الطيران، مع اختلاف أن عقد الخليوي أعطي لقطاع جديد، في حين الطيران يوجد له أصول ثابتة وطائرات وكادر وفروع داخل سورية وخارجها.

> شركة «إيلوما» تتولى الإدارة... ومخاوف من ضياع الشركات الكبرى

> الخطة الجديدة تشمل ضخ استثمارات بـ300 مليون دولار

وفي هذا السياق، قالت مصادر إعلامية من دمشق، منتصف الأسبوع الجاري، إن العقد الموقع بين «السورية للطيران» وشركة «إيلوما» السورية، والذي يشمل الإدارة والتطوير والاستثمار بحجم استثمار يصل إلى 300 مليون دولار، سيبدأ تنفيذه خلال 60 يوما من تاريخ التوقيع، الذي تم قبل حوالي أسبوعين، لتزيد عدد طائرات الأسطول إلى 20 طائرة بنهاية مدة الاستثمار المحددة بـ20 عاما، إضافة لإنشاء مطبخ جديد بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 آلاف وجبة يوميا، وتجهيز مركز تدريب وفق المعايير الدولية. ويشير موقع «يزنس تو يزنس» من دمشق، نقلا عن مصادر وصفها بالمطلعة، إلى أن الأجور ستزيد لكافة العاملين في شركة الطيران بنسبة 100%، مع رواتب مميزة لطاقم الطائرة تبدأ من 6000 دولار، بينما الحد الأدنى لرواتب الفنيين والمهندسين 1500 دولار، أما راتب الموظف الإداري سيصل إلى 400 دولار، وعامل تحميل الحقائب والسائق تتراوح رواتبهم ما بين 160 و250 دولارا. ولم يبتعد العميد المنشقّ عن النظام السوري، أحمد رحال، في تحليله، إذ يرى أن الالتفاف على العقوبات الدولية على مؤسسة الطيران السورية هو الهدف الأبرز، فضلاً عن استثمار أموال بشار الأسد من خلال بسار إبراهيم وعلي نجيب إبراهيم، كما تم في قطاع الخليوي عبر رامي مخلوف، قبل مصادرة الشركتين وسيطرة القصر الرئاسي عليهما. ويرى رحال، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الطيران ورغم قدم الطائرات والعقوبات الدولية، إلا أنه قطاع حكومي يراد ابتلاعه من قبل واجهات اقتصادية تتبع لبشار الأسد «جماعة القصر». ويتساءل رحال عن الخبرة التي يمتلكها مرخصو شركة «إيلوما»، معتبراً أنها شركة وهمية لسرقة هذا القطاع قبل بيعه وخصخصته، ربما للخارج. كاشفا لـ«العربي الجديد» أن أسطول الطيران المدني في سورية يضم تسع طائرات قديمة، معظمها غير جاهزة، بل ولا يمكن أن تطير لساعات طويلة بسبب قدمها وعدم التعمير والإصلاح، بسبب العقوبات المفروضة وإهمال هذا القطاع. ونوه إلى أن البلاد التي تستقبل الطائرات السورية اليوم، تخالف العقوبات الدولية وربما السكوت عنها اليوم لأسباب سياسية، ولكن يمكن معاقبتها في أي وقت.

ويقول الاقتصادي السوري محمد حاج بكري، لـ«العربي الجديد»: قريباً ستبدأ شركة «إيلوما» في العمل بمرافق مطار دمشق الدولي، بعد أن ذهبت إدارة «السورية للطيران» إليها، وثمة خطة أعلنتها الشركة، تخص تنفيذ الأعمال وخدمات النقل الجوي والركاب، إضافة إلى شراء واستثمار الطائرات. ويبيّن حاج بكري أنه بعد الترخيص للشركة، وافقت وزارة التجارة في دمشق، بالإجماع، على تعديل غاية الشركة، بعد أن قدمت «إيلوما» خطتها الاستثمارية. وأضاف: من اختصاصاتها شراء وصيانة الطائرات والمحركات وقطع التبديل والوصول بالأسطول إلى 20 طائرة، ورفع قدرة العمليات الأرضية لخدمة أكثر من 25 ألف رحلة سنوياً لجميع الناقل الوطنية والأجنبية. ومن الأهداف رفع عدد الركاب إلى أكثر من ثلاثة ملايين راكب سنوياً، وتأهيل مركز الصيانة لتقديم خدمات الصيانة وعمليات التعمير، وتأهيل مركز التدريب، وإضافة جهاز محاكاة الطيران لتدريب الطيارين السوريين والأجانب. وحول توقعاته بمصير العمالة في المؤسسة الحكومية، يشير حاج بكري إلى أن العقد ينص على التأهيل والتدريب وعدم التسريح، ورفع الأجور وتعويضات الاختصاص، كما في الشركات المماثلة، عربيا ودوليا، ولكن يشك حاج بكري في ذلك «لأن المؤسسة اليوم تعاني من عمالة فائضة، سواء في فروعها داخل القطر أو في المكاتب الإقليمية».

ويختم الاقتصادي السوري أنه «بصرف النظر عن مدى تنفيذ بنود العقد على الأرض، إلا أننا أمام أمرين مهمين: الأول هو احتكار، إن لم نقل اليوم خصخصة، هذا القطاع الحيوي. والثاني أن الاستثمار مضمون الربح، إضافة إلى أنه قطاع محرّض، يرتبط بالسياحة والتصدير والاستثمار، ولا يختص بنقل الركاب فقط».

البنك الدولي يتوقع استمرار انكماش الاقتصاد

كشف البنك الدولي، في تقرير صدر أمس الخميس، أن أكثر من ربع السوريين يعيشون في فقر مدقع (نحو 5,7 ملايين)، فيما توقع التقرير أن يستمر انكماش الاقتصادي السوري خلال العام الجاري بنسبة 1,5% مقابل 1,2% في 2023.

وتوقع التقرير أن يبقى الاستهلاك الخاص، وهو عجلة النمو الرئيسية، في تراجع مع استمرار تآكل القوة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار، ليستمر بالمقابل ضعف الاستثمار الخاص في ظل عدم استقرار الوضع الأمني والضبابية في المشهد الاقتصادي وعلى مستوى السياسات.

وفي ما يتعلق بالتضخم، ذكر التقرير أنه من المتوقع أن يظل مرتفعاً هذا العام «بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن العجز المستمر في أرصدة العملات الأجنبية، واحتمال إجراء مزيد من الخفض في دعم الغذاء والوقود». وتراجع سعر صرف العملة، أمس الخميس، إلى نحو 15 ألف ليرة مقابل الدولار، حسب مواقع سورية. وشدد تقرير البنك الدولي على أن التحويلات المالية تمثل «شريان حياة بالغ الأهمية» للأسر السورية، مشيراً إلى أن إرسال التحويلات من الخارج مرتبط بانخفاض معدلات الفقر المدقع.

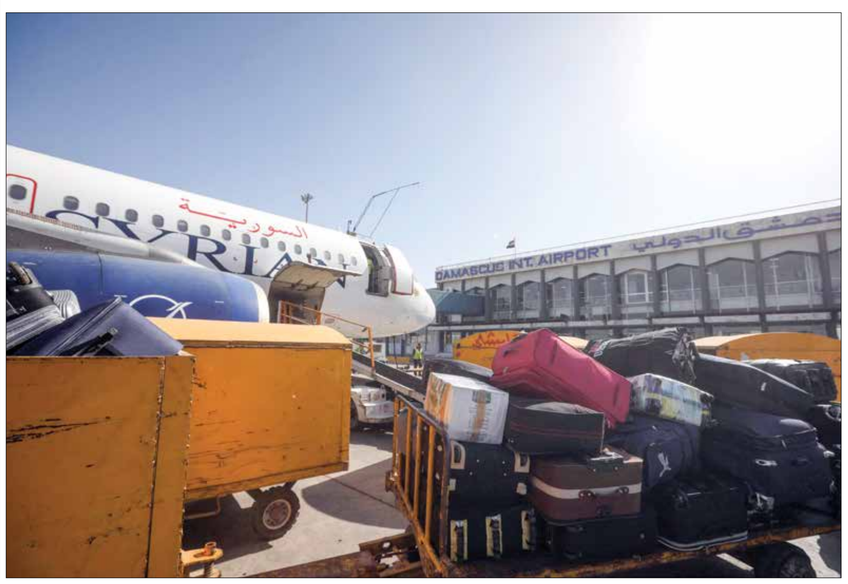

إزالة الحقائب من طائرة تابعة للخطوط السورية في مطار دمشق (لؤي بشارة/ فرانس برس)

مال وسياسة

يعدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لقمة بريكس التي ستعقد في عاصمة تتارستان بين 22 و24 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، لتحويل المجموعة من تجمّع فضفاض إلى كتلة تجارية مالية تنافس مجموعة السبع وتهدد عرش الدولار

قمة بريكس في روسيا

نحو التحول إلى كتلة منافسة لمجموعة السبع

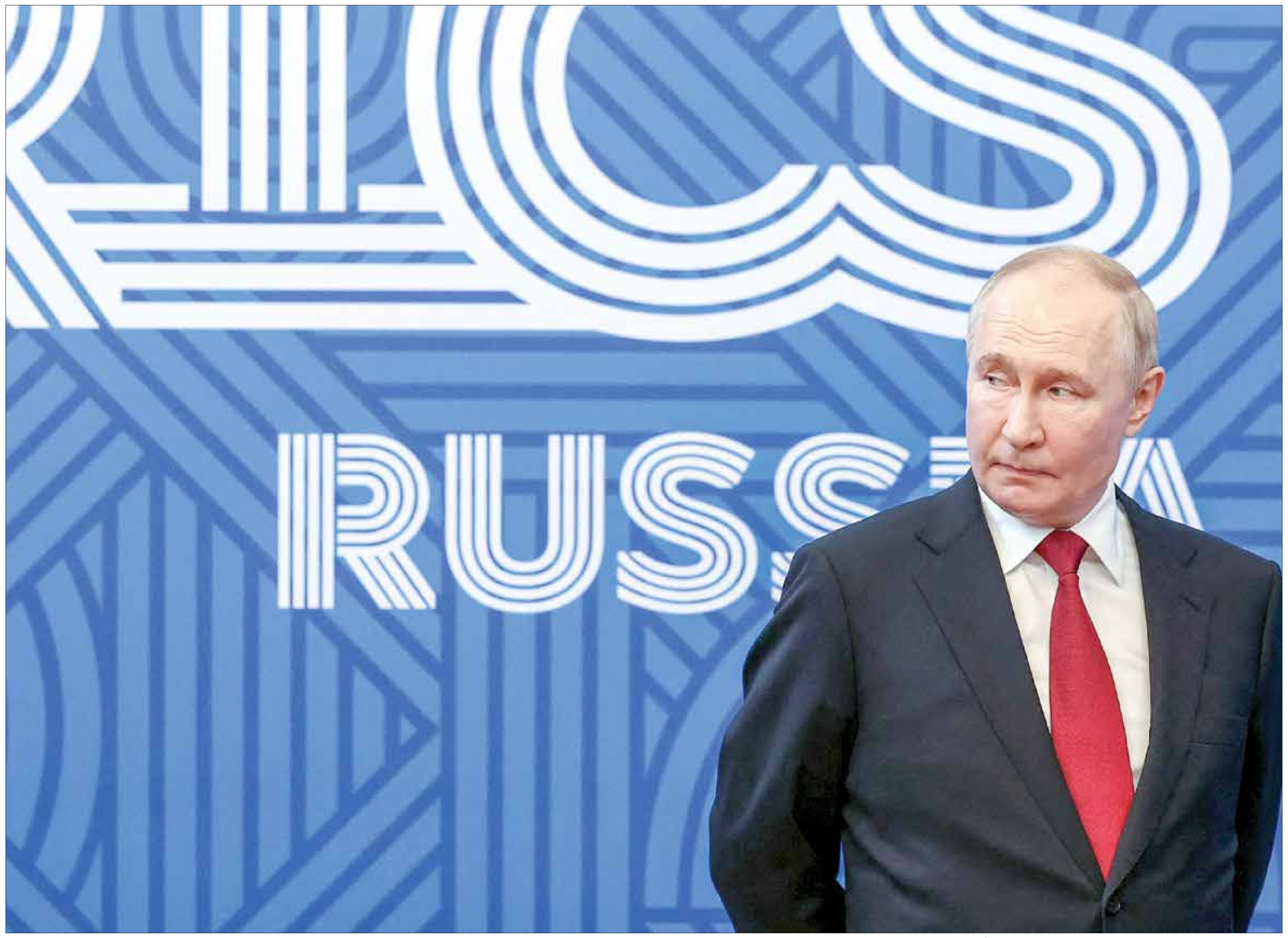

بوتين يضع اللمسات النهائية لقمة بريكس، 11 يوليو 2024 (فاليري شاريفولن/ فرانس برس)

لندن ـ موسى مهدي

بينما تعدّ موسكو لعقد قمة بريكس المقبلة في مدينة قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية بين 22 و24 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، يثار سؤال ماذا تريد المجموعة؟ وهل تتحول هذه الكتلة من تجمّع فضفاض إلى قوة فعلية ذات نفوذ عالمي ينافس مجموعة السبع الرأسمالية الغربية؟

يرى خبراء أن بريكس ترغب في التحول إلى قوة ثالثة ذات نفوذ سياسي واقتصادي ومالي يحاصر فعلياً تفرّد الولايات المتحدة وحلفائها بالنفوذ العالمي، وتلقائياً تكون كتلة ثالثة تجبر القوى الغربية على القبول بنظام متعدد الأقطاب بديل للنظام آحادي النفوذ الذي تقوده واشنطن منذ الحرب العالمية الثانية. ولكل من الأعضاء الكبار في بريكس طموحاته الخاصة وأهدافه التي يريد خدمتها من خلال المجموعة. فهناك الصين أكبر أعضاء بريكس التي تريد أن تناطح الولايات المتحدة وتكوّن لها مجموعة قوية تدعمها مثلما لدى الولايات المتحدة مجموعة السبع. كما أن روسيا تريد الفكاك من أسر دولرة الاقتصاد العالمي، واستخدام مقدرات المجموعة لتحويلها إلى «كتلة تجارية»، وإنشاء عملة بديلة ونظام مالي موازٍ للنظام المالي القائم على الدولار ونظام دفع وتسويات بين البنوك ينافس نظام «سويفت». في المقابل، يدغدغ مشاعر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، حلم أن تصبح بلاده دولة عظمى تقود الكتلة الثالثة في النظام العالمي الجديد. وقد طرح الرئيس فلاديمير بوتين على رئيس الوزراء الهندي مودي هذه الفكرة في الزيارة الأخيرة التي قام بها الأخير لروسيا في 9 يوليو الجاري.

ويرى الرئيس الروسي الذي يعدّ لهذه القمة في بلاده أن تتحول المجموعة إلى كتلة تجارية لها عملتها الخاصة في التسويات التجارية ولها نظام دفع إلكتروني لتسوية الصفقات التجارية، وقد صرح بذلك في القمة التي عقدت في جنوب أفريقيا العام الماضي. ومعروف أن أكبر أزمة تواجهها موسكو هي العقوبات الغربية التي تمنعها من التجارة بحرية مع دول العالم.

يرى الزميل في معهد موريس رجرينبيرج للدراسات الصينية، زونغيوان زوي ليو، في تعليقات لمجلس العلاقات الخارجية الأميركي، في 13 سبتمبر/أيلول الماضي، أن بريكس مهتمة فعلياً بإيجاد نظام مالي بديل للنظام المالي الحالي الذي يهيمن عليه الدولار. وقال في إجابة على سؤال عما إذا كانت مجموعة بريكس ستكون أداة يستخدمها أولئك الذين يريدون التخلص من الدولار في النظام المالي العالمي؟ نعم، ولقد كتبت عن إمكانية قيام مجموعة بريكس بإلغاء الدولار في النظام المالي العالمي، وأعتقد أن مجموعة بريكس الموسعة قد جمعت بالتأكيد مجموعة هائلة من البلدان التي لديها تحفيز كبير لتعزيز تطوير بديل للنظام المالي القائم على الدولار ولديها أسباب اقتصادية للقيام بذلك، ولكن أعتقد أن الأهم من ذلك أنهم يريدون التحوط ضد العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والغرب. وعلى وجه الخصوص، هذا هو الحال بالنسبة لروسيا وإيران والصين أيضاً. ويوضح ليو، أن هناك فرقاً كبيراً بين التخلص من الدولار، أو خلع الدولار، أو الترويج لنظام مالي عالمي بديل، أو تدويل العملة الصينية، الرنمينبي، وأعتقد أن هذه المصطلحات مختلفة تماماً.

وقال: أعتقد أن مجموعة بريكس قد اكتسبت ما يكفي من الوزن الاقتصادي للمضيّ قدماً في تطوير بديل للنظام القائم على الدولار، ولدى أعضائها الدوافع الاقتصادية والجغرافية الاقتصادية، ولديها البنية التحتية. ويضيف: «نجحت كل من الصين والهند وروسيا في تطوير بنيتها الأساسية المالية ذات التوجه المحلي. كما أنها كانت تتاجر مع بعضها بعضا». ويتابع: الفكرة هي، كما تعلمون، أن لديهم أكبر شركاء التجارة، فلماذا يتعين عليهم اللجوء إلى نوع ثالث من العملات لرفع سعر العملة الأميركية وزيادة تكلفة المعاملات ومخاطر صرف الدولار؟ وهو يشير بذلك إلى عملة بريكس المقترحة. روسيا دولة غنية بالموارد الطبيعية والمواد الخام، خاصة السلع المهمة مثل النفط والغاز والقمح والشعير، وكذلك غنية بالذهب واليورانيوم، وتهيمن على احتياطات دول آسيا الوسطى. وبالتالي، فهي حريصة على تكوين «كتلة تجارية خاصة بالسلع». ووفق تحليل بمركز «آسيا سوسيتي» للدراسات في نهاية مارس/آذار الماضي، تسعى روسيا إلى إنشاء بورصة حبوب لدول بريكس. وقد أيّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذه المبادرة التي تسعى إلى منافسة نظام تسعير الحبوب الذي يهيمن عليه الغرب، ويتحدى بذلك الدولار باعتباره العملة التجارية الرئيسية في العالم.

وعلى الرغم من صراعها مع أوكرانيا والعقوبات التي فرضتها الدول الغربية، تظل روسيا لاعباً زراعياً رئيسياً، حيث توفر ما يقرب من ربع سوق الحبوب العالمية، وفقا للبيانات الروسية. وصدّرت ما لا يقل عن 43,5 مليار دولار من الصادرات الزراعية في العام الماضي، وتخطط روسيا لتصدير ما يصل إلى 65 مليون طن من الحبوب في العام الجاري. ومن شأن تبادل الحبوب في مجموعة بريكس أن يجمع بعضاً من أكبر مشتري ومصدري الحبوب في العالم. وفي العام الماضي، كان أعضاء مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) يمثلون ما يقدّر بنحو 42% من إنتاج الحبوب العالمي، بما يقرب من 1,2 مليون طن، و40% من الاستهلاك العالمي، وفقا لوزارة الزراعة الروسية. ويلاحظ أن الرئيس الروسي مهّد لذلك عبر زيارة رئيس الوزراء الهندي في 9 يوليو/تموز الجاري.

وإلى جانب تكوين كتلة لتجارة القمح من دول بريكس، تستهدف موسكو بناء نظام مالي جديد قائم على «عملة بريكس الذهبية». ويرى محللون أن نجاح كتلة بريكس في تفعيل خططها التجارية والانتقال بعيدًا عن الدولار، ستواجه الولايات المتحدة تضخمًا

بوتين يسعى إلى تأسيس كتلة لتجارة الحبوب العالمية تقودها بريكس

مفرطًا وتدخل في حالة من الكساد، مما يجعل المعادن الثمينة وبيتكوين و«الأصول الصلبة» هي الأشياء الوحيدة التي تستحق الاحتفاظ بها، وفقًا للمستثمر الشهير روبرت كيوساكي، في تحليل بموقع كيتكو في 13 مايو/أيار الماضي. ولاحظ محللون في موقع «كيتكو» الأميركي الخاص بالمعادن الثمينة، في 24 يوليو/تموز الجاري، أن البنوك المركزية في دول «بريكس+» والدول المحايدة تجري عمليات شراء شرهة للذهب وبمعدل غير مسبوق. وفي تحليل لشركة الاستشارات الاستخباراتية GIS نُشر أول من أمس، أشار الرئيس التنفيذي لشركة «غولد توكنيازيشن» السويسرية، فاهان روث، إلى أن ارتفاع الذهب إلى أعلى مستوى جديد على الإطلاق عند 2480 دولارًا للأونصة، في 17 يوليو/تموز، يؤكد التحركات الاستراتيجية التي اتخذتها البنوك المركزية في مجموعة «بريكس+» ودول أخرى على خلفية عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي.

ويبدو أن الصين التي تواجه شراسة العقوبات الأميركية على تجارتها، خاصة إذا فاز المرشح دونالد ترامب بالرئاسة، تعدّ لهذه القمة عبر التقارب مع الهند وإبعادها عن أحضان واشنطن، واستخدام كل مقدرات بريكس التجارية والمالية والاقتصادية في مكافحة الهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي. ويلاحظ أن الصين تتميز بقوتها التجارية، بينما الولايات المتحدة تتميز بقوة المال وأدواته، إذ لديها أكبر أسواق في العالم، كما أن عملتها الدولار تهيمن حتى الآن على التسويات التجارية العالمية وعلى أسواق المال والبنوك التي تحرك التمويلات العالمية. وبالتالي، فإن مناطحة الولايات المتحدة لن تكون سهلة لنظام بريكس المالي المتوقع حتى في حالة لجم الخلافات الداخلية بين أعضاء الكتلة. تبلغ القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأسهم الأميركية حاليًا أكثر من 50 تريليون دولار، وفقاً لبيانات هيئة اتحاد البورصات الأميركية. وهذا يمثل إجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات العامة التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة والمدرجة في بورصة نيويورك أو سوق ناسداك للأوراق المالية. ووفقًا لتقديرات بنك التسويات الدولية، تمتلك الولايات المتحدة أكبر سوق للسندات في العالم، بقيمة تزيد عن 51 تريليون دولار. وتُعد البنوك التجارية من بين أكبر المشترين لديون الحكومة الأميركية البالغة 35 تريليون دولار. كما يهيمن الدولار على أكثر من 60% من الاحتياطات العالمية، وفق بيانات صندوق النقد الدولي.

قوة النظام المالي الأميركي

تتمتع الولايات المتحدة بقوة مالية ضخمة وأذرع مالية تكونت منذ خمسينيات القرن الماضي من الصعوبة تفكيكها. تقدّر قيمة سوق الأسهم بأكثر من 51 تريليون دولار، ولديها أكبر سوق للسندات على مستوى العالم. وتشكل السندات الحكومية غالبية سوق الديون العالمية بأكثر من 26 تريليون دولار من الأوراق المالية المستحقة. وفي عام 2022، دفعت الحكومة الفيدرالية 534 مليار دولار كفوائد على هذا الدين.

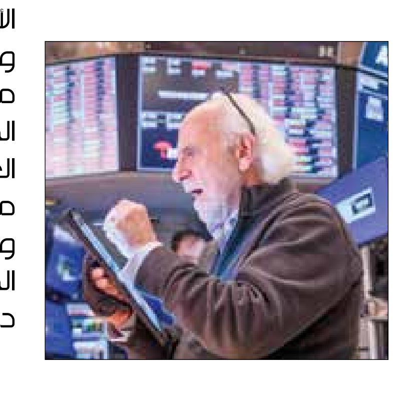

«نستله» ترفع أسعار منتجاتها

خفضت شركة «نستله» توقعاتها لمبيعات هذا العام مع رفض المستهلكين زيادات أسعار الأطعمة التي تحمل علامتها التجارية والمياه ومنتجات رعاية الحيوانات الأليفة. ووفق تقرير بصحيفة «أيرش إيكزمنار»، قد تعلن شركة نستله عن المزيد من الارتفاعات في أسعار منتجاتها من الشوكولاتة عندما تعلن عن أرباحها للنصف الأول، مما يجعل حلويات من نوعية «كيت كات» وسمارتيز أكثر تكلفة بحلول عيد الميلاد. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، رفعت شركة نستله وشركات السلع الاستهلاكية الأخرى الأسعار عبر علاماتها التجارية لتغطية تكاليف المدخلات المرتفعة وسط مشكلات سلسلة التوريد بعد الوباء. وفي الأرباع الأخيرة، بدأت تكاليف معظم السلع الأساسية بالانخفاض مرة أخرى، لكن أسعار الكاكاو تضاعفت تقريبًا هذا العام وسط تقلص الإمدادات. وتتوقع الشركة السويسرية حاليًا نمو المبيعات 3% على الأقل - أي دون المستهدف السابق البالغ 4% تقريبًا، وذلك بعدما كافحت في استعادة حصتها في السوق بعد تحول المتسوقين المتضررين من التضخم نحو بدائل أرخص. وخلال النصف الأول من العام، ارتفعت إيرادات أكبر شركة أغذية في العالم بنسبة 2,1%، دون التوقعات التي أشارت لزيادتها 2,5%. وقال المدير التنفيذي للشركة مارك شنايدر للصحافيين: سيتعرض هامش الربح الإجمالي لضغوط في النصف الثاني من العام بسبب ارتفاع أسعار القهوة والكاكاو.

(العربي الجديد)

حلوى كيت كات ستكون أغلى بسبب ارتفاع سعر الكاكاو (Getty)

ركود واسع لأزياء «غوتشي» الفاخرة

متجر غوتشي في هونغ كونغ، 20 يوليو 2024 (سبستيان نج/Getty)

تراجعت مبيعات دار الأزياء الإيطالية الفاخرة «غوتشي» بنسبة 19% في الربع الثاني، متجاوزة الانخفاض الذي توقعه المحللون، ولم تظهر أي تحسن في الأشهر الثلاثة الأولى نمن العام الماضي وفق تحليل لوكالة بلومبيرغ. ويبدو أن العلامات الفاخرة تشهد أزمة مبيعات، حيث قالت الشركة الأم المالكة لغوتشي يوم الأربعاء، إن أرباحها التشغيلية انخفضت بنسبة 42% في النصف الأول من هذا العام. وحذرت من انخفاض بنسبة 30% أخرى في النصف الثاني، مقارنة بعام 2023، مع استمرارها في الاستثمار في إعادة تنشيط غوتشي. وبحث المستثمرون عن التحول التالي في مجال المنتجات الفاخرة. وبعد النهضة الأخيرة التي شهدتها غوتشي منذ ما يقرب من عقد من الزمن تحت قيادة المدير السابق أليساندرو ميشيل والتجديد الأحدث لشركة برادا سبا، وبالنسبة للعديد من شركات كيرينغ، فإن المبيعات تتراجع. وبات واضحاً على نحو متزايد أن المجموعة لن ترقى إلى مستوى توقعات المحللين للمبيعات. ويسلط التحذير الثاني بشأن الأرباح الصادرة عن شركة كيرينغ هذا العام الضوء على المشاكل التي تواجهها العلامات التجارية الفاخرة التي تسعى إلى إعادة توجيه نفسها في سوق المنتجات الفاخرة المتدهورة.

(العربي الجديد)

المكسيك من منتج إلى مستورد للنفط؟

توقعت وزارة الطاقة المكسيكية أن البلاد المنتجة والمصدرة للنفط الخام قد ترى نفسها في حاجة إلى واردات الخام في عام 2030، حسب وكالة رويترز، أمس الخميس، إذ من المتوقع أن ينخفض إنتاجها الميداني بسرعة في نهاية هذا العقد، بينما تتوسع طاقتها التكريرية. ووفق تقرير بنشرة «أويل برايس» المتخصصة في الطاقة، تضخ المكسيك حالياً نحو 1,8 مليون برميل يومياً من الخام والمكثفات، وتراهن على إنشاء مصفاة جديدة كبيرة لمعالجة بعض الخام وتحويله إلى وقود، وإنهاء اعتمادها على واردات الوقود. ومع ذلك، فإن الحقول الجديدة التي بدأ تشغيلها مؤخراً لن تكون كافية لتعويض ما يُتوقع أن يكون انخفاضاً سريعاً في إنتاج الحقول الناضجة، اعتباراً من عام 2030 فصاعداً. ووفقاً لافتراضات وزارة الطاقة لثلاثة سيناريوهات، فقد تتمكن المكسيك من رفع إنتاجها من النفط الخام إلى ما بين 2,164 مليون برميل و2,39 مليون برميل يومياً في عام 2028. ومع ذلك، فإن السيناريوهات الثلاثة جميعها، التي تفترض أيضاً حدوث بعض الاكتشافات الجديدة، تتوقع انخفاضاً سريعاً في الإنتاج، اعتباراً من عام 2030، وفقاً لتقديرات «رويترز». ومن الممكن أن يؤدي إنتاج حقل تريون الذي جرى إطلاقه مؤخراً، ويُتوقع أن يصل إلى ذروة قدرها 100 ألف برميل يومياً في عام 2028، وحقل زاما، إلى زيادة إنتاج النفط الخام في المكسيك مؤقتاً خلال هذا العقد. لكن الانخفاض الكبير في الحقول الأخرى من المرجح أن يجبر البلاد على التحول إلى واردات النفط الخام للحفاظ على عمل مصافيها بمعدلات استخدام مرتفعة نسبياً. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قالت هيئة تنظيم الصناعة CNH إن إنتاج النفط الخام في المكسيك انخفض بنسبة 6,2% على أساس سنوي إلى 1,57 مليون برميل يومياً فقط في يونيو/حزيران. وبلغ إنتاج النفط الخام، بالإضافة إلى المكثفات، 1,84 مليون برميل يومياً، بانخفاض أيضاً بنسبة 6,2% على أساس سنوي، وفقاً للبيانات التي أوردتها Bnamericas.

وفي الوقت نفسه، فإن أحدث مصفاة في المكسيك، وهي منشأة معالجة أولميكا التي طال انتظارها وتبلغ طاقتها المخططة 340 ألف برميل يومياً، من غير المرجح أن تكون جاهزة لإنتاج كميات تجارية من الوقود بحلول نهاية هذا العام، حسبما قالت خمسة مصادر مطلعة على العمليات لـ«رويترز» الشهر الماضي.

(رويترز)

حقل أوفشور المكسيكي، (روبن بسكيرك/Getty)

رؤية

التقشّف الحاد ليس حلّاً مستداماً في لبنان

علي نور الدين

يوم الأربعاء الماضي، أعلن الموظفون الفنيّون في المديريّة العامّة للطيران المدني اللبناني عزمهم على التوقّف التام عن القيام بالأعمال الليليّة، ابتداءً من بداية شهر آب/أغسطس المقبل، احتجاجًا على حرمانهم من المخصّصات الماليّة الإضافيّة التي يستفيد منها الموظفون في الإدارات العامّة. مع الإشارة إلى أنّ هذه المخصّصات تمثّل التعويض الأهم الذي يستفيد منه موظفو القطاع العام، بعد تدهور قيمة أجورهم، جرّاء خسارة الليرة اللبنانيّة أكثر من 98% من قيمتها منذ أواخر العام 2019.

وخلال الأيّام القليلة التي سبقت هذا الخبر، شهد مطار بيروت الدولي انقطاعات مفاجئة في التيّار الكهربائي، جرّاء شح الفيول في معامل مؤسسة كهرباء لبنان، التي تعتمد المرافق العامّة على تغذيتها. وهذا ما فرض لجوء إدارة المطار إلى خطط الطوارئ، للتمكّن من القيام بالعمليّات التشغيليّة الطبيعيّة. وعلى النحو نفسه، طلبت مؤسسة مياه لبنان الجنوبي من المستهلكين الاستعداد لتقنين خدماتها، بسبب انقطاع الكهرباء اللازمة لتشغيل معدّات الضخ.

وجميع هذه الأحداث، تزامنت مع تحذير هيئة أوجيرو –اليد التنفيذيّة لوزارة الاتصالات- من اتجاهها للتوقّف التدريجي لأعمال الصيانة والتشغيل للشبكة الوطنيّة، التي تقدّم خدمات الإنترنت والاتصالات الأرضيّة. وجاءت هذه التحذيرات على خلفيّة نفاد الأموال وعدم تمكّن الهيئة من استلام الأموال المُقرّة لها في الموازنة، بسبب تعقيدات «بيروقراطيّة» في الإدارة العامّة، كما فسّر المشكلة المدير العام للهيئة عماد كريديّة.

جميع هذه المظاهر، التي طرأت معًا خلال فترة لم تتجاوز الأسبوع، باتت تُعبّر عن الواقع المأساوي الذي تعيشه اليوم جميع الإدارات والمؤسسات العامّة اللبنانيّة، بما فيها المرافق التي تؤدّي الوظائف الأكثر حساسيّة كالمطار أو مؤسسات المياه. وبطبيعة الحال، اتسمت هذه التطوّرات بخطورة استثنائيّة، لتزامنها مع الأحداث العسكريّة التي يشهدها جنوب لبنان، والتي تثير المخاوف من إمكانيّة اتساع نطاق المواجهات. إذ في مثل هذه الظروف المتوترة، تزيد أهميّة تحصين الجبهة الداخليّة، لضمان استمراريّة الخدمات الحيويّة والبديهيّة.

العامل الأساسي والمشترك خلف جميع هذه الأحداث، هو شحّ الاعتمادات والسيولة المخصّصة لتمويل الإنفاق العام، وخصوصًا بالعملة الصعبة. وهذا ما يفسّر عدم قدرة مؤسسة الكهرباء على شراء الفيول اللازم لتشغيل المعامل بكامل طاقتها، وعدم توفّر التمويل المطلوب لصيانة شبكات الاتصالات، أو دفع الحوافز لموظفي بعض الإدارات الرسميّة. وعلى هذا الأساس، بات ترهّل الإدارات الرسميّة وشللها، ومن ثم تردّي نوعيّة الخدمات إلى أقصى حدود، السمة الأساسيّة للمرحلة الراهنة.

اللافت للنظر، هو أنّ الخزينة اللبنانيّة –وبخلاف الشائع- لا تنقصها حاليًا الموارد الماليّة لتشغيل مرافقها العامّة. فلغاية منتصف شهر تمّوز/يوليو الحالي، بلغ رصيد حسابات القطاع العام لدى المصرف المركزي ما يقارب الـ 5,16 مليارات دولار أميركي، وهو ما يوازي الـ 1,6 ضعف حجم النفقات المُقرّرة ضمن موازنة العام الحالي. أمّا أهم ما في الأمر، فهو أن هذا الرصيد بات يتزايد بشكل مطرد، وهو ما أدّى إلى ارتفاعه بقيمة 840 مليون دولار أميركي منذ منتصف شباط/فبراير الماضي.

بصورة أوضح، ثمّة سياسة تقشفيّة حادّة مُتفق عليها بين المصرف المركزي ووزارة الماليّة، بما يؤدّي إلى احتجاز وتراكم الإيرادات العامّة في حسابات الدولة، بدل تمويل الحاجات المُلحّة والداهمة. وهذا ما يتكامل أساسًا مع طبيعة الموازنة التي تم إقرارها هذا العام، والتي بالغت في تقليص سقوف الاعتمادات الممنوحة للإنفاق العامّ، كما أفرطت في تخفيض حجم الإيرادات المتوقّعة –وبشكل غير علمي- لتبرير السياسة التقشفيّة.

ثمّة أهداف واضحة لهذه السياسة الماليّة المتشدّدة المتبعة اليوم. فاحتجاز الإيرادات العامّة التي يجري تحصيلها بالليرة اللبنانيّة، يسمح للمصرف المركزي بامتصاص جزء كبير من الكتلة النقديّة المتداولة بالعملة المحليّة. وهذا ما يسمح للمصرف المركزي باستعمال الجزء الأكبر من هذه الليرات لشراء العملة الصعبة من السوق الموازية، وزيادة احتياطاته بالعملات الأجنبيّة، من دون الاضطرار لطبع أو خلق المزيد من النقد بالعملة المحليّة.

في نتيجة العمليّة، وفي مقابل الإيرادات التي جرى احتجازها في المصرف المركزي، ارتفعت احتياطات المصرف بالعملات الأجنبيّة بنحو 818 مليون دولار أميركي، منذ منتصف شباط/فبراير. وبطبيعة الحال، لم تشهد الكتلة النقديّة المتداولة بالعملة المحليّة أي تضخّم يمكن أن يضر بسعر صرف الليرة اللبنانيّة، كون المصرف لم يلجأ لخلق أي ليرات جديدة خلال هذه العمليّة. بل على العكس تمامًا، كان المصرف المركزي يضبط الكتلة النقديّة بالعملة المحليّة من خلال عمليّة تحصيل الضرائب واحتجازها.

وبهذا الشكل، حقّق المصرف المركزي هدفين متوازيين: إعادة تعويم احتياطاته وزيادة ملاءته عبر شراء الدولارات، وتحقيق الاستقرار النقدي عبر ضبط حجم الكتلة النقديّة المتداولة بالعملة المحليّة. غير أن تحقيق هذه الأهداف النقديّة، جرى طبعًا على حساب السياسة الماليّة للدولة، أي على حساب التقشّف غير الطبيعي في الإنفاق العام. وبهذه الصورة، تمّ تحميل الكلفة النهائيّة لفعاليّة المرافق والإدارات العامّة، ولنوعيّة الخدمات التي تقدّمها.

تتعدّد التحليلات التي تحاول تفسير سبب سعي المصرف المركزي –بالاتفاق مع وزارة الماليّة- لمراكمة الاحتياطات وزيادتها على هذا النحو، بمعزل عن أثر هذه السياسة على ماليّة الدولة. ثمّة بعض الآراء التي تعتبر أنّ المصرف والحكومة يحاولان معًا خلق كتلة جديدة من الاحتياطات الماليّة التي تسمح بالدفاع عن الاستقرار الاقتصادي في المستقبل، في حال فشل مسار التفاهم مع صندوق النقد الدولي، أو في حال عجزت الدولة عن العودة إلى أسواق الدين الدوليّة. وفي الوقت نفسه، ثمّة ما يشير إلى أنّ المصرف المركزي يحاول زيادة حجم احتياطات العملة الأجنبيّة التي يمكن استخدامها في المستقبل، للتدخّل في سوق القطع، والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحليّة. كما يبدو أنّ المصرف يحاول إرساء تجربة تمكّنه من زيادة ملاءته بشكل متدرّج، على أمل الارتكاز على هذا النموذج في المستقبل، لوضع حلّ يسمح بإطفاء الخسائر المتركمة في ميزانيّة مصرف لبنان، ولو على مدى فترة زمنيّة طويلة.